الخاصة مباينة مع اشتراكهما في مطلق الوجود وقد ذكر في الجواب الاول امتناع ذلك
واما ثالثا فلانهم ان ارادوا ان يكون وجود الواجب زايدا على ماهيته ان له وجودا خاصا
عرض له الوجود وذلك هو الذي لزم من الدليل فلا مخالفة بينهم وبين الحكماء اذ
هذا عين مذهب الحكماء وان ارادوا ان له ماهية مفهومها غير مفهوم الوجود عرض
لها مفهوم الوجود فهذا هو الذي يأباه الحكماء ولم يلزم ذلك من الدليل الثاني
مبداء الممكنات لو كان الوجود وحده اي من غير قيد التجرد لشاركه كل وجود لما بينا
من ان مفهوم الوجود معنى مشترك بين الجميع فيلزم ان يكون كل وجود مبداء كما ان الواجب
مبداء له فيكون كل شي مبداء لكل شي حتى لنفسه وعلله وبطلانه اظهر من ان يخفى والا
اي وان كان هو مع قيد التجرد لكان السلب جزءا منه والمعدوم لا يكون مؤثرا والا لزم
انسداد باب اثبات الصانع قيل التجرد شرط تاثيره والشرط جاز ان يكون عدميا قلنا
فيكون كل وجود سببا الا ان الاثر تخلف عنه لفقدان شرطه الممكن حصوله لانه لو لم يمكن
حصوله لتلك الطبيعة لما حصل لبعض افرادها واذا حصل للبعض جاز حصوله للباقي
لان لوازم الطبيعة الواحدة واحدة ولقايل ان يقول على اصل الدليل ان مبداء الممكنات
هو وجوده الخاص الذي هو عين ماهيته وهو مخالف لساير الوجودات وان كان
مشاركا لها في مفهوم الوجود من حيث هو فلا يلزم ان يشاركه كل وجود في المبدائية
الثالث ان وجوده ممتنع معلوم وذاته غير معلوم فوجوده غير ذاته و ح اما ان يكون
الوجود داخلا في ذاته فيلزم التركيب او خارجا عن ذاته فيكون زايدا ولقايل ان يقول
المعلوم هو الوجود المطلق العارض لوجوده الخاص ولغيره لا وجوده الخاص الذي

هو عين الماهية ولا يلزم من العلم باللازم العلم بماهية الملزوم احتج الحكماء على ان وجوده
بوجه عين ماهيته بان وجوده لو لم يكن نفس ماهيته لزاد عليها اذ لو كان داخلا فيها يلزم
تركب الواجب وهو محال ولو زاد لكان عارضا لماهيته ولاحتاج الى معروضه لان الوصف
العارض يحتاج الى موصوفه المعروض فيكون ممكنا لان المحتاج الى الغير ممكن فاحتاج
الى سبب اما مقارن وهو الذات فيتقدم ذاته بالوجود على وجوده لوجوب تقدم
العلة على المعلول بالوجود ثم الكلام في ذلك كالكلام في الاول ويلزم التسلسل او مباين
فيحتاج واجب الوجود في وجوده الى غيره فيكون ممكنا واجيب بان العلة اي نختار ان
احتياج الوجود الى سبب مقارن هو ذاته قوله فيلزم تقدم ذاته بالوجود على وجوده قلنا
لانم فان العلة المقارنة لا يجب تقدمها بالوجود على معلولها فان ماهية الممكنات علة قابلة
لوجوداتها مع انها غير متقدمة بالوجود على وجودها والا يلزم التسلسل وايضا اجزاء الماهية
علة لقوامها مع ان تقدمها ليس بالوجود لانها مع الماهية موجودة بوجود واحد ومجعولة
بجعل واحد عند الحكماء فلو تقدمت بالوجود لوجدت بوجودين ولزم تحصيل الحاصل
وهو ح بل التقدم انما هو بحسب الطبع وفيه نظر اما المنع فالبداهة تشهد بان معطي الوجود
يجب ان يكون موجودا ومن انكر ذلك فقد كابر عقله واما السند الاول فالفرق بين بينه
وبين العلة الموجدة فان القابلية يجب ان لا يكون موجودة لئلا يلزم تحصيل الحاصل
والفاعلية يجب ان يكون موجودة لانها مفيدة للوجود بالضرورة والا لانسد باب اثبات
الصانع واما السند الثاني فان اردت بالجزء الجزء الخارجي فلانم انهم قالوا ان وجوده
نفس وجود الكل بل صرحوا بانه متقدم عليه بالوجود لانهم عدوا ذلك من خواص الجزء وان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1